



## القول الناهض في بيان ترقية الحديث بالمتابع والشاهد (دراسة تحليلية)

د. محمد يوسف المهدي علي (المغربي) - أستاذ مشارك في الحديث وعلومه - كلية أصول الدين - جامعة أم درمان الإسلامية الخرطوم - السودان.

البريد الإلكتروني: abubr82@gmail.com

للاستشهاد بهذا المقال:- وسف المهدي علي (المغربي). م. (2022). القول الناهض في بيان ترقية الحديث بالمتابع والشاهد (دراسة تحليلية). *Omdurman Islamic University Journal*, 18(2), 215-245. <https://doi.org/10.52981/oiuj.v18i2.2542>

### المستخلص :

بينت الدراسة أن للمتابعات والشواهد فائدة عظيمة جلية، وهي تقوية الحديث بأكثر من طريق، سواء عن طريق هذا الصحابي الذي روى الحديث، أو عن طريق صحابي آخر، أو عن طريق نفس الصحابي بطرق أخرى، وأساليب مختلفة، أما الشواهد: فهي أن يكون معنى الحديث أو لفظه موجودا في حديث آخر عند صحابي آخر، وهذا وذاك لا سبيل إلى الوصول إليهما إلا بالاعتبار: وهو عملية البحث عن أطراف الحديث، وطرقه، وألفاظه التي ينجبر بها ضعفه. كما تهدف الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يبني على تقوية الأحاديث بمجموع طرقها، وأهم الضوابط التي ينبغي توفرها في المتابعات والشواهد لكي تعضد غيرها، ويرتقي الحديث بمجموعها إلى درجة أعلى.

الكلمات المفتاحية: ترقية ، الحديث ، الشاهد ، المتابع .

### Abstract :

The study showed that follow-ups and evidence have a great benefit, which is to strengthen the hadith in more than one way, whether through this companion who narrated the hadith, or through another companion, or through the same companion in other ways, and different chains of transmission, As for the evidence: it is that the meaning of the hadith or its wording is present in another hadith with another companion. The study also aims to know the impact that is based on strengthening hadiths in all their ways, and the most important controls that should be available in the follow-ups and evidence in order to support others, and raise the hadith as a whole to a higher degree.

**Keywords:** promotion , alhadith , witness , follower

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له قيوم السماوات والأرضين، والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه ومن والاه،

أما بعد:

فإن حكم الحديث يعتمد على معرفة أحوال الرواة تعديلاً وتجريحاً، وأحوال الروايات تصحيحاً وتعليلاً، ولا يتأتى هذا إلا بجمع الروايات وعرض بعضها على بعض ليتبين ما بينها من اتفاق أو اختلاف، وقد يظهر بأن الحديث فرد لم يرو إلا من طريق واحد، ومن ثم إنزال الحكم المناسب على كل منها. ولا يتحقق جمع الطرق والمقارنة بينها إلا بالبحث والتفتيش على الأسانيد والروايات في بطون الأمهات من الكتب، لهذا فإن لعملية تتبع طرق الحديث الواحد أهمية بالغة في معرفة صحيح الرواية من ضعيفها، من خلال المقارنة بين هذه الطرق ومعرفة اتفاقها من اختلافها.

كما يعرف من خلال هذه العملية حال الرواة تعديلاً وتجريحاً، فيوثق من عرف بعدالته وضبطه وكثرة موافقته للثقاة، ويضعف من كان أكثر حاله الخطأ والمخالفة والتفرد، وهذا يختلف ضعفه بحسب اختلاف درجة حفظه وضبطه.

وقد أولى علماء الحديث اهتماماً كبيراً لمعرفة الصحيح من السقيم، فطافوا البلدان الكثيرة وقطعوا المسافات الطويلة، متحمليين في ذلك كل الصعاب والعواقب التي تعترض طريقهم، من أجل حفظ السنة النبوية صافية نقية -فجزاهم الله عنا خير الجزاء-، وكانوا لا يتسرعون في الحكم على الأحاديث، ولا يغترون بظواهر الأسانيد، بل ينعمون النظر في كلام النقاد، ويستفرون جهدهم في البحث عن الأدلة وتحليلها للوصول إلى الحكم الصحيح على المرويات.

كما نجدهم لا يكتفون بمجرد السماع، وإنما يجمعون الأصول ويبحثون في الكتب الحديثية لمعرفة صواب الرواية من خطئها، ويبينون الروايات المعلولة حتى لا يغتر بها من بعدهم، ولا يسكتون عن الخطأ ولو كان من ثقة حافظ.

قال ابن معين -رحمه الله-: "ما رأيت على رجل خطأ إلا استرته، وأحببت أن أزين أمره، وما استقبلت رجلاً في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبين له خطأه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك وإلا تركته"<sup>(1)</sup> وينبغي للمحدث في هذا الباب أن يتقن جميع علوم الحديث، من الجرح والتعديل ومعرفة علل الحديث، وما روي بالمعنى وما روي باللفظ، وغير ذلك، مع الإحاطة بطرق الحديث الواحد، وأن يكون على علم بمناهج المحدثين واصطلاحاتهم في نقد الرجال.

وطرق الحديث يعترها ما يعتر أي رواية من العلل الظاهرة والخفية، مما قد يؤدي إلى اطراحها وعدم الاعتداد بها في تقوية الحديث، وقد يغتر بها قبل الكشف عن عللها ويعضد بها غيرها، مثلها في ذلك مثل الحديث المتصل بإسناد كله ثقاة، فبعد ظهور علة خفية فيه ينزل عن درجة الاحتجاج، ولهذا فإنه من الخطأ أن يكتفي المحدث بظاهر الإسناد حين الحكم على الأحاديث.

أسباب اختيار الموضوع وبيان أهميته:

(1) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م، 11، 83.

لما كان كل علم لا بد أن يؤخذ من منبعه وأصوله الصافية، ولما كان البحث العلمي نتاجاً تراكمياً ينهل فيه اللاحق من السابق، كان من اللازم عند الحكم على الأحاديث أن يرجع إلى العلماء الأثبات والأئمة الثقات، للوصول إلى الحكم الصحيح وفق القواعد الدقيقة التي أسسها علماءنا الأفاضل من خلال تتبع طرق الحديث والوقوف على عللها، ومن ثم معرفة ما يصلح منها للتقوية وما لا يصلح. وليس هذا فحسب، بل إن مجرد اعتماد الخلف على القاعدة الصحيحة التي ضبطها أهل العلم لا يكفي لمعرفة الحكم الصحيح للحديث، وإنما ينبغي مع ذلك التفقه في كيفية تطبيق القاعدة بالمنهج العلمي الدقيق. وقد جانب بعض المعاصرين الصواب في الحكم على مجموعة من الأحاديث التي بين العلماء المتقدمون أحكامها، وخالفوه في ذلك، ولم يعتبروا بأقوال النقاد الحاذقين قبلهم.

#### مشكلة البحث وأسئلته:

هذه الدراسة تحاول أن تجيب على التساؤلات التالية: ما مفاهيم الاعتبار والشاهد والمتابع؟ وما فائدة ذلك؟ ما تطبيقات تلك المصطلحات؟ هل يتقوى الحديث دوماً باجتماع طرقه المختلفة؟ وهل ينسحب هذا على جميع أنواع الأحاديث؟ وما هو الأثر الذي يبني على التقوية بالشواهد والمتابعات؟

#### الدراسات السابقة:

إن موضوع المتابعات والشواهد من الموضوعات التي تناثرت أجزاءها في كتب المصطلح وكتب التخريج، فذكرت على وجه التعريف في كتب مصطلح الحديث، ولم تتطرق إلى أثرها في الحكم على الأحاديث، وأما كتب التخريج فقد بحثت في الطرق المختلفة للحديث الواحد، ولم تتناول تقوية الحديث بمجموعها.

وأثناء البحث وقفت على بعض الدراسات لهذا الموضوع، تناولته كل دراسة من جانب معين:

1- "الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات": كتاب من تأليف أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، طباعة ونشر مكتبة ابن تيمية، السعودية، الطبعة الأولى 1998م.

تحدث المؤلف في مقدمته عن أهمية الرجوع إلى أهل العلم المتخصصين قبل الحكم على الأحاديث، وضرورة الأخذ بالقواعد الدقيقة التي سطروها و التفقه في تطبيقها، مع مراعاة القرائن التي تحف كل رواية بعينها. وذكر في ثنايا الكتاب العلل التي تتضمنها المتابعات والشواهد فتمنعها من تقوية غيرها، بل تردها من أساسها ويكون وجودها كعدمها، فلا يعتد بها في هذا الباب، ولا ينجبر بها غيرها بحال.

وصرح في المقدمة بأنه لم يتناول في كتابه هذا الشروط والضوابط التي ينبغي توافرها في المتابعات والشواهد حتى تؤثر في تقوية الحديث بمجموع الطرق، ولا الأثر الذي يبني على التقوية بها، فقال: "... وإنما تركت عنايتي في هذا الكتاب ببيان العلل التي تعتري الشواهد والمتابعات، فتظهر جانب الخطأ فيها، وترجح جانب الرد لها، وتحقق نكارتها وشدوذها، فتوجب اطراحها وعدم الاعتداد بها في باب

الاعتبار، ولم أتناول في هذا الكتاب ما يتعلق بشرائط الاعتداد بالمتابعة والحكم بما تفتضيه من تقوية الحديث، ودفع الخطأ عن راويه" (1)

2- "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة": كتاب من تأليف الدكتور المرتضى الزين أحمد، وأصله أطروحة دكتوراه بإشراف الدكتور ربيع ابن هادي المدخلي، نوقشت وأجيزت عام 1993، وطبعتها مكتبة الرشد بالرياض عام 1994م، في هذا الكتاب.

ذكر المؤلف في مقدمته نبذة عن جهود المحدثين في حفظ السنة النبوية، ونبه إلى أهمية الموضوع الذي تناوله الكتاب، وأشار إلى عدم وجود دراسة سابقة بحثت هذا الموضوع بالتفصيل.

وفي التمهيد تكلم عن بداية الاهتمام بتقوية الأحاديث بتعدد طرقها، وناقش بعض العواضد التي جعلها بعض العلماء مما يتقوى به الحديث.

أما فصول الرسالة، فقد تطرق فيها إلى الحديث الحسن والحديث الضعيف تعريفاً وتقسيماً، وذكر مذاهب العلماء في الاحتجاج بها، وساق أمثلة لتقويتها بتعدد الطرق، وختم بحثه بأهم النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة

#### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة التداخل في المفاهيم، والاختلاف في الحكم على الحديث الواحد بين أهل العلم بالنظر إلى طرقه، وما يمكن أن تحويه من علل خفية، هذا مما دفعني إلى البحث في موضوع المتابعات والشواهد لبيان أهم الضوابط التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار حين التعامل مع الطرق المختلفة للحديث الواحد لمعرفة أثرها في تقويته بمجموعها، والوقوف على مناهج المحدثين في ذكر المتابعات والشواهد في مصنفاتهم.

#### المنهج المتبع في الدراسة:

اتبع الباحث في حيثيات هذه الدراسة، المنهج الاستقرائي التحليلي.

ولقد جاءت هذه الورقة متناولة هذا الموضوع ولتحقيق أهداف الدراسة سلكت فيها التقسيم التالي: مقدمة هي هذه وبينت فيها، مشكلة وأسئلة البحث، وأسباب اختيار موضوع البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع.

كما ضمت الورقة بالإضافة للمقدمة، مخططاً حوى تمهيدا وثلاثة مباحث، وخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته، وفهرساً للمصادر والمراجع، على النحو التالي:

التمهيد: أسام الحديث عند العلماء من جهة القوة والضعف:

البحث الأول: الأساليب المتبعة في جمع الطرق وأهميتها:

البحث الثاني: مفاهيم ومصطلحات البحث: الاعتبار، المتابع، الشاهد:

(1) انظر: مقدمة الكتاب، ص 63.

المبحث الثالث: الأثر الذي تحدثه المتابعات والشواهد في حكم الحديث إذا ترقى بمجموع طرقه، وذكر نماذج من الأحاديث الحسنة والضعيفة التي تقوت وانجبرت بالمتابعات أو الشواهد، والدرجة التي بلغتها بفعل هذه التقوية.

خاتمة، وتشتمل على أهم نتائج البحث وتوصياته:

المصادر والمراجع:

وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

**تمهيد: أقسام الحديث من حيث القوة والضعف:**

درج العلماء المحققون في مجال تمييز الأحاديث القوية من السقيمة، ومعرفة أحوال الرواة الذين تقبل مروياتهم أو لا تقبل، درجوا على إطلاق اصطلاحات خاصة تدل على النتائج العلمية التي توصلوا إليها من خلال بحوثهم، والتي تدل على درجة الحديث وحال رواته. ومن خلال هذه المصطلحات التي أطلقها العلماء فإن الحديث يأخذ بذلك حكماً معيناً، إما مقبولاً إذا توافرت فيه جميع شروط القبول، وإما مردوداً بان يفقد تلك الشروط أو بعضها.

ولما كانت درجات القوة والضعف متفاوتة في المقبول والمردود معاً، فإنه يدخل تحت كل منهما أنواع كثيرة تتفاوت قوة وضعفاً بتفاوت أحوال الرواة ومروياتهم.

وقد اصطلح المحدثون على تقسيم الحديث من حيث القوة والضعف إلى أنواع ثلاثة: الصحيح، الحسن، والضعيف.

أ- الصحيح: عرفه العلماء بعدة تعريفات تتضمن شروطاً لا بدّ منها في الحديث حتى يكون صحيحاً، ولا تتوافر هذه الشروط بمجموعها في غير الصحيح، وتتلخص في اتصال السند برواية الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.<sup>(1)</sup> والصحيح عند أهل الحديث قسمان: الصحيح لذاته،<sup>(2)</sup> وهو ما اشتمل على أعلى صفات القبول، فهو قوي في نفسه غير محتاج لغيره والصحيح لغيره، وهو ما لم تتوفر فيه جميع صفات الصحيح لذاته، كأن يكون الراوي العدل غير تام الضبط مثلاً، وهو في حقيقته حديث حسن تعددت طرقه فانجبر بمجموعها وارتقى إلى درجة الصحيح لغيره،<sup>(3)</sup> وسمي كذلك لأنه بلغ درجة الصحة بأمر زائد عليه، ولم يتضمنها في ذاته.

(1) ينظر: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: 1423 هـ / 2002 م - ت فحل (ص: 79)

(2) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عصام الصبايطي - عماد السيد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الخامسة، 1418 هـ - 1997 م ص(722)

(3) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عصام الصبايطي - عماد السيد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الخامسة، 1418 هـ - 1997 م ص(722).

ب- الحسن: هو درجة وسط بين الصحيح والضعيف، وراويه أقل درجة من راوي الصحيح في الضبط والإتقان، وقد اشتهر مصطلح الحسن عند الإمام الترمذي أكثر من غيره، وعرفه العلماء بتعريفات تشتمل على شروط لا بدّ من وجودها للحكم على الحديث بالحسن، وتتلخص في اتصال السند بنقل العدل الذي خف ضبطه، من غير شذوذ ولا علة<sup>(1)</sup>.

وبهذا يظهر أن الحديث الحسن هو ما توفرت فيه شروط الصحيح، إلا أن راويه أقل ضبطاً من راوي الحديث الصحيح.

وقد قسم العلماء الحديث الحسن إلى قسمين: الحسن لذاته، وهو ما اشتمل على صفات الصحيح إلا أن ضبط رواه يكون أقل من ضبط رواة الصحيح، وسمي كذلك لأن حسنه ناشئ عن توفر شروط خاصة فيه، لا نتيجة شيء خارج عنه<sup>(2)</sup> والحسن لغيره، وهو ما كان أصله ضعيفاً ضعفاً يسيراً، غير أنه اعتضد بمجموع طرقه وارتقى إلى مرتبة الحسن لغيره، فالحسن فيه ليس ذاتياً، بل بأمر زائد عنه<sup>(3)</sup>.

ج- الضعيف: وهو كلّ حديث لم يجمع صفات الصحيح والحسن،<sup>(4)</sup> ويشمل أنواعاً كثيرة يصعب حصرها، تختلف باختلاف العلة الموجودة في الحديث، والتي ضعف بسببها، كما تتفاوت مراتب الضعيف بحسب شدة ضعف رواه وخفته، ولهذا قابل العلماء أصحّ الأسانيد في الأحاديث الصحيحة<sup>(5)</sup>.

بأوهى الأسانيد<sup>(6)</sup> في الأحاديث الضعيفة، وتظهر أهمية هذه المراتب عند الترجيح لمعرفة ما يصلح للاعتبار من الأسانيد مما لا يصلح.

(1) المصدر السابق ص34.

(2) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة طيبة، المدينة المنورة. ص11.

(3) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص13، تدريب الراوي للسيوطي، ص89، وفتح المغيب للسخاوي، ج1، ص39.

(4) فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م (126 / 1).

(5) وقد اختلف أرباب الحديث في أصحّ الأسانيد فمذهب البخاري أن أصحّ الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وعن يحيى بن معين أجودها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله،

وعن عمرو بن علي أصحّ الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي

ثم قيل أيوب عن محمد، وقيل ابن عون عن محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الاقتراح في بيان الاصطلاح، المؤلف: نقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، سنة النشر: ص(5)

(6) قد ذكر الحاكم النيسابوري جملة كبيرة من "أوهى الأسانيد" بالنسبة إلى بعض الصحابة، أو بعض الجهات والبلدان، وذكر بعض الأمثلة من كتاب الحاكم وغيره، فمنها:

أ- أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: "صدقة بن موسى الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر.

ب- أوهى أسانيد الشاميين "محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامه.

ج- أوهى أسانيد ابن عباس رضي الله عنه "السُدِّيُّ الصغير محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس" معرفة علوم الحديث المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الظهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)

المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م ص71-72.

وأما الحديث الموضوع فإنه لا يدخل في مسمى الحديث إلا تجاوزاً، باعتبار مراتب الضعف، إذ أنّ الموضوع يحتل أقصى درجات الضعف، لذلك أدخل ضمن أنواع الحديث من هذا الوجه، غير أنه في حقيقته ليس بحديث أصلاً، فهو كذب واختلاق، نسبه واضعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابة أو التابعين ظلماً وبهتاناً.<sup>(1)</sup>

وحقيقة الكلام الموضوع هي نسبة قول أو فعل إلى شخص أو جماعة كذباً وزوراً، سواء كان المنسوب إليه النبي صلى الله عليه وسلم، أو الصحابة أو التابعين، أو غيرهم من العلماء الأجلاء.

من خلال ما سبق نلاحظ أن لكل نوع من هذه الأنواع حكماً خاصاً به يميزه عن غيره.

لكن إذا ورد أحد هذه الأنواع بطرق متعددة، هل يتغير حكمه دوماً باجتماع تلك الطرق أم لا؟ وإذا كان كذلك، فهل ينسحب هذا على جميعها؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في ثنايا هذه الدراسة إن شاء الله، وبالله تعالى التوفيق.

#### المبحث الأول: الأساليب المتبعة في جمع الطرق وأهميتها:

أهمية جمع الطرق:<sup>(2)</sup>

تظهر أهمية التتبع لمعرفة طرق الحديث المختلفة في:

معرفة الوهم والخطأ: فالرواة بشر يصيبون ويخطئون، ويذكرون وينسون، ويتعدد الطرق تعرف الرواية الصحيحة من التي فيها خلل.

معرفة أصل الموضوع الذي يتناوله الحديث: إذ أن بعض الرواة يذكرون الرواية كاملة، وبعضهم يختصرها، ويقتصرون أحياناً على ذكر الراوي بكنيته، وأحياناً يذكرون اسمه واسم أبيه وجدّه، وأحياناً يذكرون اسمه الأول فقط، أو وصفاً يختص به دون غيره، وهذا لا يكشف عنه دون تتبع طرق الحديث الواحد لمعرفة الموضوع الذي يتناوله.

لا تعرف حقيقة الحديث وصورته وسبب وروده، وعصره وبيئته إلا بتتبع الطرق.

قد يكون الحديث الواحد روى كل راو جزءاً منه، فلا يمكن معرفته بكامله إلا بتتبع الطرق وجمع الروايات.

قد يرد الحديث من طريق فيها علة ما، وتتبع طريقه يتبين أنه ورد من طرق أخرى فيها ضعفاً يسيراً، فيشد بعضها بعضاً ويتقوى الحديث بمجموعها.

تعيين اسم الراوي المبهم وتمييز المهمل، وإثبات الاتصال إذا صرح الراوي المعنعن بالسماع.

معرفة التفرد من تعدد الطرق.

<sup>(1)</sup> فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، 902هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

(1/ 310)

<sup>(2)</sup> انظر: محاضرات في علوم الحديث للدكتور مصطفى التازي، علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط9، 1977م،، والتمهيد في علوم الحديث لهمام سعيد، ودراسة الأسانيد للدكتور عبدالعزيز العثيم، ص35-39.

### أساليب جمع الطرق: (1)

هناك طريقتان لجمع طرق الحديث الواحد ومعرفة أحوالها:

الأولى: الرجوع إلى الكتب المبوبة، وهي التي صنفها أصحابها على الأبواب ليسهل الوقوف على الموضوع المراد، سواء كانت مصنفات أو مستخرجات أو غيرها.

ويلتحق بالكتب المصنفة على الأبواب ما يعرف بالأجزاء، وهي التي ألفها أصحابها في مواضيع معينة، كالجهاد لابن المبارك، وجزء القراءة خلف الإمام للبخاري، وغيرها، فإنما تذكر غالباً الحديث بجميع طرقه.

كما يرجع إلى الكتب الأخرى التي ذكر فيها الحديث بإسناده ومنتنه، مثل كتب التفسير والعقيدة، والفقه، والتاريخ والسير، والمسانيد والمعاجم، وغيرها، هذا بالنسبة للمتون، أما بالنسبة للأسانيد فيرجع إلى كتب الرجال المختلفة، منها ما يختص بالضعفاء، ومنها ما يختص بالثقات، ومنها ما يجمع بينهما، ومنها ما صنف في تواريخ البلدان، وهكذا.

والطريقة الثانية: الرجوع إلى كتب الأطراف والمسانيد، وهي الكتب التي ألفها أصحابها على حسب ألفاظ الحديث أو أسماء رواته من الصحابة -رضي الله عنهم-.

وما كان على حسب ألفاظ الحديث، إما ان يكون ترتيبه وفق الحروف الهجائية لأول لفظ في الحديث، وإما ان يكون ذلك بالنظر إلى مختلف الألفاظ الواردة في المتن، فيرجع إلى أي لفظ من الحديث في موضعه.

### المبحث الثاني: مفاهيم ومصطلحات البحث: الاعتبار، المتابع، الشاهد:

قبل الحكم بتفرد الراوي عن شيخه بحديث ما، يجب تتبع طرق هذا الحديث وجمعها من مظانها في كتب الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم والمشبخات والفوائد والأجزاء، وهذا لمعرفة ما إذا رواه هذا الراوي من طرق أخرى، أو شاركه فيه غيره بلفظه أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحد شيخه في روايته عن شيخه، وينبغي تتبع ذلك إلى آخر السند<sup>(2)</sup>

وقد أطلق أهل الحديث على هذه العملية اسم "الاعتبار"، إذن فالاعتبار هو البحث عن طرق الحديث وسبرها،<sup>(3)</sup>

وهيئة التوصل لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد، أم انه حديث فرد لم تعدد طرقه. وبهذا فإن الاعتبار ليس قسيماً للمتابع والشاهد، وإنما هو الطريق إلى معرفتهما، والوسيلة للتوصل إليهما<sup>(4)</sup>، وهو أسلوب في البحث والتتبع والاستقراء تتوصل به إلى الكشف عن طرق الحديث.

وهذا المعنى الاصطلاحي له تعلق بالمعنى اللغوي، فالمعبر لغةً: المستدل بالشيء على الشيء، والمعتبر هو الحديث المراد طلب التقوية والجايز له، أو الراوي المطلوب وجود المتابع أو الشاهد لروايته<sup>(1)</sup>

(1) راجع: دراسة الأسانيد للدكتور عبدالعزيز العثيم، ص31-34.

(2) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص13، تدريب الراوي للسيوطي، ص89، وفتح المغيث للسخاوي، ج1، ص39.

(3) السبر هو التتبع والاختيار والنظر، ويكون بالنظر في الجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والمشبخات، والفوائد، والأجزاء.

(4) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1، 1427 هـ / 2006م، ص 376، 377 بتصرف.

المتابعة في اللغة من تبع، والتابع اسم فاعل من تبعه، وأي رابعياً فيقال: أتبعه بمعنى قفى أثره، والتابع والمتبع والمتابع بمعنى واحد<sup>(2)</sup> وفي الاصطلاح المتابعة هي مشاركة راوٍ رابعاً آخر في رواية الحديث عن شيخه أو عن فوّه من المشايخ<sup>(3)</sup> فمن خلال تتبع الطرق، إن وجد راوٍ قد شارك غيره في رواية حديث ما عن شيخه أو عن فوّه دون الصحابي فهو المتابع، ويطلق على روايته اسم "المتابعة".

وتنقسم المتابعة إلى قسمين رئيسين:

المتابعة التامة: هي أن يشارك الراوي رابعاً آخر في رواية حديث ما عن شيخه، وتسمى كذلك المتابعة الكاملة.<sup>(4)</sup>

المتابعة الناقصة: هي مشاركة الراوي لراوٍ آخر في رواية حديث ما عن فوّه شيخه، وتسمى أيضاً المتابعة القاصرة.<sup>(5)</sup>

مثال على المتابعة التامة:

قال البخاري: حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قالوا: حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه. أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»<sup>(6)</sup>.

فهذا الحديث قد رواه أحمد بن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي، وتابعه محمد بن يحيى الذهلي عن عثمان بن عمر به. وهذا النوع من المتابعة هو المتابعة التامة.

مثال على المتابعة الناقصة:

قال البخاري: حدثنا مسدد، أخبرنا بشر بن المفضل، حدثنا حسين المعلم عن عطاء عن جابر - رضي الله عنه - قال: «لما حضر أحد دعاني أبي من الليل، فقال: ما أراي إلا مقتولا في أول من يقتل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - وإني لا أترك بعدي أعز علي منك، غير نفس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإن علي ديننا، فاقض، واستوص بأخواتك خيراً، فأصبحنا، فكان أول قتيل، ودفن معه آخر في قبره، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر، فاستخرجته بعد ستة أشهر، فإذا هو كيوم وضعته هنية، غير أذنه»<sup>(7)</sup>.

<sup>(1)</sup> عبد الرزاق أبو البصل، الواضح في فن التخرّيج ودراسة الأسانيد، لعبد الرزاق أبو البصل وآخرين، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1999م.

ص260.

<sup>(2)</sup> الواضح في فن التخرّيج ودراسة الأسانيد، عبد الرزاق أبو البصل، ص260 (بتصرف يسير).

<sup>(3)</sup> دراسة الأسانيد للعثيم، ص169.

<sup>(4)</sup> فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 902هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

(1/ 256)

<sup>(5)</sup> فتح المغيـث شرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، 902هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.

(1/ 256)

<sup>(6)</sup> صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، (10/ 531)، رقم (6103).

<sup>(7)</sup> صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر وللحد لعة؟، (3/ 254)، رقم (1351).

ثم تابعه بحديث، قال حدثنا عن علي بن عبد الله حدثنا سعيد بن عامر عن شعبة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر - رضي الله عنه - قال: «دفن مع أبي رجل، فلم تطب نفسي حتى أخرجته، فجعلته في قبر علي حدة»<sup>(1)</sup>.

وقد علق ابن حجر في شرحه على الحديثين قائلاً: "هكذا أخرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن المفضل عن حسين - يعني الحديث الأول - ولم أره بعد التتبع الكثير في شيء من كتب الحديث بهذا الإسناد إلى جابر إلا في البخاري... فغلب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهما، لكن لم يتبين لي ممن هو، ولم أر من نبه على ذلك، وكأن البخاري استشعر بشيء من ذلك فعقب على هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر مختصراً؛ ليوضح أن له أصلاً من طريق عطاء عن جابر"<sup>(2)</sup>. وهذا المثال كما أوضحنا يبين لنا المتابعة الناقصة.

ومن أمثلة المتابعة بنوعيتها حديث أبي هريرة: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"<sup>(3)</sup>. فإنه عند مسلم من رواية زهير بن حرب عن سفیان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، فقد تابع جماعة من الرواة زهير بن حرب متابعة تامة في هذا الحديث عن شيخه سفیان، كقتيبة بن سعيد، وعمرو الناقد<sup>(4)</sup>. وتابعه بعضهم متابعة قاصرة بروايته عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظه<sup>(5)</sup>.

أما أمثلة الشواهد فكثيرة متعددة نذكر منها ما أخرجه البخاري قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا معبد بن خالد، قال: سمعت حارثة بن وهب قال: سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «تصدقوا، فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها، يقول الرجل: لو جئت بها بالأمس لقبلتها، فأما اليوم فلا حاجة لي بها»<sup>(7)</sup>.

وقد تلاه البخاري بشاهد له من حديث أبي اليمان، أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال، فيفيض؛ حتى يهمل رب المال من يقبل صدقته، وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه: لا أرب لي»<sup>(8)</sup>.

(1) صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله؟، (3/ 254)، رقم (1352).

(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، (3/ 256).

(3) أخرجه الترمذي في السنن، 34/1، حديث رقم 22، والإمام أحمد في المسند، 259/2، والطحاوي في شرح معاني الآثار، 44/1، وابن عدي في الكامل، 1704/5 (ترجمة عمر بن طلحة الليثي، وأبو نعيم في الحلية، 386/8، والبيهقي 37/1 عن أبي الزناد، به. من طريق محمد بن بشار بلفظ (لأمرتهم بالسواك مع الوضوء)، والبيهقي 37/1 عن أبي الزناد، به.

(4) صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: السواك، (2/ 772)، رقم (578).

(5) صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجمعة، باب: السواك يوم الجمعة، (2/ 435)، رقم (887).

(6) التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2005م، ص 612، 613 بتصرف.

(7) صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد، (3/ 330)، رقم (1411).

(8) صحيح البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب: الزكاة، باب: الصدقة قبل الرد، (3/ 330)، رقم (1412).

ومن أمثلة الشاهد أيضاً ما رواه الشافعي في "الأم" عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، ومثاله ما رواه النسائي<sup>(1)</sup>.

عن رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث السابق بنحوه.

وأما الشاهد بالمعنى لهذا الحديث، فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ «فإن غي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»<sup>(2)</sup>.

وأما أقسام المتابعة باعتبار أثرها على الحديث فهي:

1. ما يتقوى بها الحديث سنداً ومنتناً: يتقوى الراوي والمروي بالمتابعة التامة إذا كان الراوي من أهل مرتبة الاختبار والنظر، وهو من تكلم في ضبطه مع ثبوت عدالته وضبطه العام، كمن قيل فيه: ثقة يخطئ، أو صدوق له أوهام... الخ، وهذا يقتضي التوقف فيما تفرد به، فإذا توبع دل على أنه ضبط روايته ولم يخطئ.

وكذلك الأمر إذا كان الراوي ثقة عرف بتدليس التسوية والمتابع ليس مدلساً، فإذا توبع المدلس متابعة تامة في روايته عن شيخه زال ما كان يخشى من إسقاط في الإسناد، وهذا شريطة أن يكون المتابع غير مدلس.

2. ما يتقوى بها المروي دون الراوي: إذا كان الراوي للمتابعة من أهل مرتبة الاعتبار، وكان المتابع مثله أو أعلى منه، فإن الحديث يتقوى بالمتابعة -تامة كانت أو قاصرة- ولا يتقوى الراوي بفعلها.

فلو قيل في الراوي -مثلاً- صدوق سيء الحفظ فإنه لو توبع متابعة تامة على روايته دل هذا على أنه ضبط هذه الرواية بعينها، ولا يصبح بهذه المتابعة حافظاً ضابطاً.

3. ما يتقوى بها الراوي دون المروي: ويشترط فيها عدم سلامة بقية الإسناد من الضعف، وأن تكون المتابعة تامة، وأن يكون المتابع صالحاً للمتابعة من جهة حفظه وعدالته، وصورة هذا القسم أن يكون الراوي ممن جُمع له بين صفتين (جرح وتعديل)، أو أن يكون ضعيفاً غير أنه صالح للاعتبار<sup>(3)</sup>.

4. ما لا يتقوى بها الراوي ولا المروي: فالمتابعات التي يكون أصحابها من مرتبة الترك لا تنفع غيرها في التقوية، سواء أكانت تامة أم قاصرة.

وإذا كان مدار الرواية على ضعيف أو متروك لا يتابع على روايته فإنه لا ينتفع هو ولا روايته من المتابعات التي تلتقي عنده.

وكذا الأمر إذا كانت المتابعة لا تجبر موضع الضعف في الرواية المراد طلب المتابعة لها، كأن يكون في الإسناد راوٍ مبهم، وتابعه على روايته مجهول أو مبهم مثله، فهنا لا ينتفع هو ولا روايته من هذه المتابعة، لاحتمال أنه المبهم نفسه، فإن كان كذلك بقي الحديث ضعيفاً، وإن

(1) أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس فيه، (1/349)، رقم (2125).

(2) صحيح البخاري (شرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيت الهلال فصوموا"، (4/143)، رقم (1909).

(3) انظر: الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، عبد الرزاق أبو البصل، ص264؛ ودراسة الأسانيد للعثيم، ص199.

كان غيره فيحتمل أنه لا يصلح للاعتبار بمحدثه، إذ قد يكون متروكاً أو كذاباً، وكذلك الحال إذا تابع مدلساً آخر على روايته في موضع يخشى فيه من وجود ضعيف، أو مبتدع تابع آخر مثله أو أعلى منه في الغلو في بدعته، فمثل هذه المتابعة لا ينتفع بها الراوي ولا روايته، وهكذا في كل متابعة لا ترفع شبهة الضعف في الحديث.

مفهوم الشاهد:

الشاهد في اللغة اسم فاعل من شهد الأمر، حضره وشاهده، والشهادة قول صادق عن علم حصل بمشاهدة بصيرة أو بصر، وقد يعبر بالشهادة عن الحكم وعن الإقرار.<sup>(1)</sup>

والشاهد في الاصطلاح هو الحديث الذي يروى عن صحابي مشابهاً لما روي عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى.<sup>(2)</sup>

فإذا نظرنا في طرق الحديث ولم نجد متابعاً للراوي الأول في نقل الحديث عن شيخه، ولا عن شيخ شيخه إلى آخر السند، ننظر فيما إذا روي هذا الحديث من طريق أخرى عن صحابي آخر غير الصحابي الأول، سواء كان ذلك باللفظ أو بالمعنى، فإن وجد هذا فهو الشاهد عند جمهور المحدثين.

ويرى بعض المحدثين أن المتابعة هي مشاركة الراوي لغيره في رواية الحديث باللفظ والمعنى معاً، سواء كان من طريق الصحابي نفسه أم لا، أما الشاهد فهو ما شاركه فيه بالمعنى دون اللفظ.

قال الحافظ ابن حجر: "وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل"<sup>(3)</sup>. ، فكل منهما يدل على أن للحديث طرقاً متعددة، أما إذا لم يوجد متابع ولا شاهد، فهنا يكون الحديث فرداً.

مثال ذلك: حديث (إنما الأعمال بالنيات)<sup>(4)</sup>. حديث فرد لم تتعدد طرقه بهذا اللفظ، وهو أصل من أصول الدين، لكن لهذا الحديث شواهد كثيرة من أحاديث أخرى تناولت موضوع النية وأهميتها في العبادات والمعاملات.

فقد روى الإمام مسلم عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يعوذ عائذ بالبيت فيبعث إليه بعث فإذا كانوا يبیداء من الأرض خسف بهم، فقلت: يا رسول الله، فكيف بمن كان كارهاً؟ قال: يخسف به معهم، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته)<sup>(5)</sup>. هذا الحديث يشهد للذي قبله للأمر التالية:

الحديث الأول من رواية عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- والثاني من رواية أم سلمة -رضي الله عنها-، فالصحابي هنا يختلف بين الروايتين.

(1) تيسير مصطلح الحديث، المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة 1425هـ-2004م (ص: 177).

(2) المصدر السابق نفسه ص: 177

(3) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص: 15.

(4) أخرجه البخاري، حديث 1، ومسلم 1907، والحميدي 28، وابن الجارود 64، والبيهقي في السنن 341/7 من طريق سفيان بن عيينة.

- وأخرجه مالك في الموطأ 983، وأبو داود 2201، وابن ماجه 4227، وغيرهم (انظر: مسند الإمام أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط، ج 1، ص 304).

(5) صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري 261هـ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة الإرشاد، السعودية، 1400هـ. ، حديث رقم 2882.

موضوع الحديث الأول النية من الهجرة (لله ورسوله أو لامرأة ينكحها أو دنيا يصيبها)، وموضوع الحديث الثاني هجرة الجيش يغزو الكعبة وبيان جزائه، ويشمل هذا أهمية النية في الأعمال كلها.

ذكر الحديث الثاني أهمية النية في الأعمال، وأنّ جزاء الغازي الكاره يختلف عن جزاء الغازي الذي يرضى بفعله، نظراً لاختلاف النية بينهما، فقوله صلى الله عليه وسلم (لكنه يبعث يوم القيامة على نيته) يشهد للحديث الأول لاشتراكهما في الموضوع. وتنقسم الشواهد من حيث وجودها إلى قسمين<sup>(1)</sup>:

1. شواهد للحديث بتمامه: وهنا إما أن يكون الحديث الشاهد مثل الحديث المشهود له من حيث اللفظ، وهذا أعلى الشواهد إذا كان صالحاً من حيث الإسناد، فيكون مساوياً أو أعلى في الرتبة من المشهود له، وينتفع به الحديث في التقوية.

وإما أن يتفق الشاهد والمشهود له في المعنى دون اللفظ، فيتقوى الحديث إذا كان الشاهد مساوياً أو أقوى رتبة. 2. شواهد لجزء من الحديث: وهنا إما أن يشهد للجزء الأول من الحديث أو للجزء الأخير منه، أو لجملة واحدة منه، فإذا كان المشهود له ضعيفاً وجاء ما يقويه مما يساويه أو أعلى منه قُبل، وإلا وجب التوقف فيه حتى نجد له ما يقويه. الفرق بين المتابعة والشاهد:

يرى الحافظ ابن حجر -رحمه الله- أن الشاهد هو الحديث الذي يروى من طريق صحابي آخر غير الصحابي الأول، أو أن يروى حديث آخر يشترك مع الحديث الأول في الموضوع عن الصحابي نفسه.

أما عند ابن الصلاح والنووي، فالشاهد هو ما روي بالمعنى مع اختلاف اللفظ، سواء كان عن الصحابي نفسه أو عن غيره<sup>(2)</sup>. قلت: إنّ عدم اشتراط اختلاف الصحابي في الشاهد يجعله إلى المتابعة أقرب، فإذا ورد الحديث من طريق صحابي واحد، سواء اتفقت رواياته في اللفظ أو في المعنى فقط، فإنه يكون بمثابة المتابع للطرق الأخرى عن الصحابي نفسه. وذكر الحافظ ابن حجر أنّ المتابعة تطلق على الشاهد، والعكس، إلا أن هذا يفرغهما من الدلالة الاصطلاحية، ويلغي فائدة التصنيف التي تميز بين مدلولات المصطلحات.

لذلك يرى الباحث ضرورة ضبط التعريف الحدي لكل من المتابعة والشاهد، حتى يكون المصطلح واضح الدلالة ولا يلتبس بمعنى غيره. فالمتابعة إذن، هي أن يشترك الراوي في رواية حديث ما، مع راو آخر بشرط أن يكون ذلك من طريق الصحابي نفسه، وسواء اشتركا في الشيخ أو من فوقه، كان ذلك في اللفظ أو المعنى، فيكون الراوي قد تابع غيره في رواية الحديث المشترك بينهما. أمّا الشاهد فهو مشاركة الراوي لغيره في رواية حديث ما، بشرط ان يختلف الصحابي في الروايتين، سواء اشتركا في اللفظ أو المعنى، أو في الموضوع الذي يتضمنه الحديث، فيكون بذلك قد شهد للراوي الذي روى هذا الحديث.

**المبحث الثالث: الأثر العملي للمتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث:**

(1) الواضح في فن التخريج، عبد الرزاق أبو البصل، ص273.

(2) مقدمة ابن الصلاح، النوع الخامس عشر، ص46، وتدريب الراوي للسيوطي، ج1، ص243، وانظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبه، ص367-368.

أولاً: تقوية الأحاديث الحسنة:

أ/ تقوية الحسن لذاته بالصحيح:

مثال ذلك: روى محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) (1).

قال الإمام الترمذي -رحمه الله-: "حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم، كلاهما عندي صحيح، لأنه روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم... وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه". نلاحظ أن حديث السواك من هذا الطريق حسن لذاته، لأن محمد بن عمرو -وهو ابن علقمة- حديثه في درجة الحسن.

قال ابن الصلاح -رحمه الله-: "محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه آخر زال ما كنا نحشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم" (2). وقال السخاوي -رحمه الله-: "فهو -يعني محمد بن عمرو- إذا انفرد لا يرتقى حديثه عن الحسن، لكونه مع صدقه وجلالته الموثق بهما، كان يخطئ بحيث ضعف، ولم يخرج له البخاري إلا مقروناً بغيره، وخرج له مسلم في المتابعات" (3).

وقد تابع أبا سلمة على رواية هذا الحديث جمع من الرواة، منهم سعيد المقبري، وعبدالرحمن بن هرمز، وحמיד بن عبدالرحمن، وأبو زرعة بن عمرو ابن جرير، وغيرهم (4).

قال العراقي -رحمه الله- بعد أن ذكر هذه المتابعات: "وهو متفق عليه من طريق الأعرج". وهذا بلفظ (مع كل صلاة).

إن هذه المتابعات التي ثبتت بأسانيدھا تنفع في تقوية الحديث الذي رواه محمد بن عمرو، وهو في درجة الحسن لذاته، وبمجموع هذه الطرق يرتقى إلى درجة الصحيح لغيره.

فجعلها مما ينجبر بمجموع طرقه ويرتفع إلى درجة الصحيح لغيره.

إلا أن البقاعي -رحمه الله- قد اعترض على التمثيل بهذا الحديث للحسن الذي يتقوى بتعدد الطرق، فقال: "فإن الحديث نفسه -يعني حديث السواك- صحيح متفق عليه، وإنما كان ينبغي التمثيل بحسن مساو له في مرتبة الحسن، سواء كان الحسن لذاته أو لغيره، فيفهم منه استفادة تصحيح الحديث إذا توبع بأحسن منه، أو بصحيح من باب الأولى" (5).

(1) أخرجه الترمذي في السنن، 34/1، حديث رقم 22، والإمام أحمد في المسند، 259/2، والطحاوي في شرح معاني الآثار، 44/1، وابن عدي في الكامل، 1704/5 (ترجمة عمر بن طلحة الليثي، وأبو نعيم في الحلية، 386/8، والبخاري في 197 من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه ابن حبان 1531 من طريق محمد بن بشار بلفظ (لأمرتهم بالسواك مع الوضوء)، والبيهقي 37/1 عن أبي الزناد، به.

(2) مقدمة ابن الصلاح، ص 37-38.

(3) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، 902هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ. ، 74/1.

(4) انظر: شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة، والتذكرة، للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، دار الكتب، بيروت.

، 94/1.

(5) راجع: النكت الوافية، بما في شرح الألفية، 521/2.

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- بعد أن نقل اعتراض بعض أهل العلم على ابن الصلاح كونه مثل بحديث ثبتت صحته من طريق آخر، وكان ينبغي أن يمثل بحديث تعددت أسانيده لكنها لم تبلغ درجة الصحيح، وبمجموعها يصحح هذا الحديث الذي كان حسناً، قال الحافظ: "والجواب عن المصنف أن المثال الذي أورده مستقيم، والذي طولب به قسم من المسألة، وذلك أن الحديث الذي يروى بإسناد حسن لا يخلو إما أن يكون فرداً أو له متابع، الثاني لا يخلو المتابع إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه، فإن كان دونه فإنه لا يرقيه عن درجته - قد يفيد عند الترجيح إذا عارضه حسن آخر لم تعدد طرقه، ما لم يرويه متهم بالكذب - وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة، فذكر المصنف مثلاً لما فوقه ولم يذكر مثلاً لما هو مثله"<sup>(1)</sup>.

فالحديث الحسن إذا تعددت طرقه، إما أن تكون دونه في المرتبة، وهنا تكون ضعيفة، ويختلف ضعفها باختلاف الإسناد الذي وردت به، فإن خف الضعف فإنها قد تنفع هذا الحسن عند الترجيح، وترجحه على الحسن الذي ثبت من طريق واحد - وهذا واضح - لأن ما ورد من طريق واحد ليس كالذي حفته قرائن أخرى لم تتوفر عند غيره، حتى وإن اشتركا في درجة الحسن. أما إذا كان هذا الضعف شديداً، كأن يروى من طرق فيها من يتهم بالكذب - مثلاً - فإنها في هذه الحالة لا تقويه ولا ينجر بمجموعها، ووجودها كعدمها.

وإما أن تكون مثله في الدرجة، فتشترك جميع الطرق في مرتبة الحسن، وإذا انضم الحسن إلى ما هو مثله في الدرجة فلا شك أنه ينفعه في التقوية، فيرتقي الحديث بمجموع طرقه إلى درجة الصحيح لغيره.

وإما أن تكون فوقه في الرتبة، فتكون هذه الطرق صحيحة، وهنا يرتقي الحديث الحسن بمجموعها إلى درجة الصحة، وما انجر بالحسن، فانجباره بالصحيح من باب الأولى.

إذن، يتضح لنا أن "حديث السواك" من رواية محمد بن عمرو، حكم عليه العلماء بالحسن نظراً لحال راويه، إلا أنه لما ثبت بطرق أخرى اتفقوا على صحتها، فقد ارتقى إلى درجة الصحيح لغيره، والله أعلم.

ثانياً: تقوية الأحاديث الضعيفة ضعفاً يسيراً:

ما كان في سنده سقط ظاهر:

يشمل السقط الظاهر كلاً من المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل، ولما كان الراوي المحذوف في المنقطع والمعضل والمعلق يمكن أن يكون كذاباً أو فاسقاً، ومن كان هذا حاله فإن حديثه لا يتقوى بغيره، لذلك فإننا نقتصر على تقوية المرسل، لأن الراوي المحذوف غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة كلهم عدول.

تقوية الحديث المرسل:

تعريف المرسل:

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور/ ربيع بن هادي المدخلي، ط1، 1404هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1/420-421.

المرسل في اللغة مأخوذ من قولهم (أرسلت كذا) إذا أطلقته ولم تمنعه<sup>(1)</sup>.  
وفي قوله تعالى: "ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا"<sup>[مریم: 83]</sup>، فيسر الإرسال في الآية بالإطلاق والتسليط<sup>(2)</sup>.  
قال العلائي -رحمه الله-: "فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف"<sup>(3)</sup>. ووافق الحافظ ابن حجر في هذا<sup>(4)</sup>.  
وقيل أن المرسل مأخوذ من قولهم (ناقة مرسال)<sup>(5)</sup>، أي سريعة السير.  
قال العلائي: "فكأن المرسل للحديث أسرع فيه عَجَلًا فحذف بعض إسناده"<sup>(6)</sup>.  
وقيل أن المرسل مأخوذ من قولهم (جاء القوم أرسالا)<sup>(7)</sup>، أي قطعًا متفرقين.  
وفي الحديث (أن الناس دخلوا عليه بعد موته أرسالا يصلون عليه)<sup>(8)</sup> أي أفواجا وفرقا متقطعة يتلو بعضهم بعضا<sup>(9)</sup>.  
قال العلائي -رحمه الله-: "فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع، فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل مرسل، أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها"<sup>(10)</sup>.

أما المرسل في الاصطلاح، فقد عرفوه بتعريفات تميزه عن غيره، وتبين موضع السقط فيه:

1- فعرفه الطيبي -رحمه الله- "بأنه قول التابعي الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، وفعل كذا"<sup>(11)</sup>.

وقد نقل ابن عبد البر إجماع العلماء على هذا بقوله: "فأما المرسل فإن هذا الاسم أوقعه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الحيار، أو أبو أمامه بن سهل بن حنيف، أو عبد الله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(12)</sup>.

(1) لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.

، 285/11، القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (817هـ)، ط2، 1987م، مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ص1300.

(2) تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محب الدين السيد محمد مرتضى الحسيني، الزبيدي، 344/7.

(3) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي العلائي (761هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، 1398، وزارة الأوقاف، بغداد، ص14.

(4) انظر: النكت على ابن الصلاح، 542/2.

(5) القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (817هـ)، ط2، 1987م، مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ص1300.

(6) جامع التحصيل، ص15.

(7) لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، 281/11، والقاموس المحيط، ص1300.

(8) أخرجه ابن ماجة في السنن، 520/1، والبيهقي في "الكبرى"، 30/4.

(9) تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محب الدين السيد محمد مرتضى الحسيني، الزبيدي، 443/7،

(10) جامع التحصيل، ص14.

(11) الخلاصة في أصول الحديث، ص65.

(12) التمهيد، 19/1.

2- وعرفه بعضهم بأنه ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقيدوه بالكبير، وذهب ابن الصلاح إلى أن هذا القول هو المشهور<sup>(1)</sup>.

واشترط الإمام الحاكم فيه اتصال السند إلى التابعي، فقال: "فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>(2)</sup>.

وقيده الحافظ ابن حجر بما سمعه التابعي من غير النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما سمعه من غيره"<sup>(3)</sup>، فيخرج بذلك من لقي النبي صلى الله عليه وسلم كافراً وسمع منه، ثم أسلم بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، وحدث بما سمعه منه، فإن حديثه متصل لا مرسل.

3- وقال بعضهم أن المرسل هو قول الواحد من أهل هذه الأعصار، وما قبلها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونُسب هذا التعريف إلى بعض متأخري الحنفية.

قال العلائي: "وهو مقتضى كلام إمام الحرمين ومن تبعه، لأنه مثل ذلك بالشافعي، ولا فرق بين الشافعي ومن بعده، ومثله - كذلك - بما إذا سقط أثناء السند رجلان فأكثر يطلق عليه المرسل"<sup>(4)</sup>.

والمرسل بهذا التعريف يشمل كلا من المعضل، والمنقطع، والمعلق.

قلت: يتضح من هذه التعريفات أنها تشترط في الحديث المرسل أن يكون في إسناده سقط، وألا يكون من رواية الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أنها تختلف في تقييد التابعي بالكبير وعدمه.

وعليه، فالحديث المرسل هو ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً، مما سمعه من غيره.

وقد يطلق بعض العلماء المرسل على المعلق والمعضل والمنقطع، إلا أن هذا لا ضير فيه، لأنه يفهم من السياق، ويتضح من خلاله ما إذا كان المراد المرسل الاصطلاحي عند المحدثين.

- تقوية المرسل بمثله:

مثال: ما رواه سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول عن سعيد بن المسيب (أن رجلاً أعتق ستة أعبد له في مرضه، فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة)<sup>(5)</sup>.

وروي من طريق آخر عن عبدالمجيد<sup>(1)</sup> عن ابن جريج، أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مكحولاً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: (أعتقت امرأة أو رجل - ستة أعبد لها، ولم يكن لها مال غيرهم، فأتي النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، فأقرع بينهم فأعتق ثلثهم)<sup>(2)</sup>.

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص 55، وجامع التحصيل، ص 24، النكت على ابن الصلاح، 543/2.

(2) معرفة علوم الحديث، ص 35.

(3) النكت على ابن الصلاح، 546/2.

(4) انظر: جامع التحصيل، ص 24.

(5) أخرجه السنن، لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، بومباي.

، حديث رقم 411.

وقد روى سعيد بن منصور حديثاً من طريق هشيم، أنا ابن عون عن ابن سيرين -يرسله- عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثل حديث ابن المسيب (3).

ولهذا الحديث شاهدان، أحدهما ما رواه أبو قلابة عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين (أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً) (4).

والثاني ما رواه هشيم، أن خالد الحذاء عن أبي قلابة، عن أبي زيد الأنصاري، يرفعه (5).

إذن، فحديث سعيد بن المسيب مرسل تعضد بما رواه ابن سيرين مرسل كذلك، كما تعضد بما أسنده كل من عمران بن حصين وأبي زيد الأنصاري، فارتقى بمجموع طرقه إلى درجة الحسن لغيره، ويصلح هذا المثال لأن يكون مما يعتضد به المسند، والله أعلم. وقد اعترض بعض العلماء على تقوية الحديث المرسل بالمرسل، واستدلوا في ذلك بأن انضمام ما ليس بحجة إلى مثله لا ينفعه في التقوية، ولا يغير حكمه، فلما لم يقو كل منهما في نفسه، فكذلك إذا جُمع بينهما.

والجواب أن انضمام المرسل إلى مثله يقوي الظن بأن لهذا الحديث أصلاً يرجع إليه، وهذا بخلاف ما إذا تفرد الراوي بحديث مرسل ولم يتابعه عليه غيره، فإذا روي حديث وضعفه العلماء لقلّة حفظ الراوي وكثرة غلطه، وورد من طريق آخر عن ضعيف مثله، فإنه يتقوى بمجموع الطريقين ويرتقى إلى درجة الحسن لغيره، ما لم يتهم الراوي في عدالته، والله أعلم (6).

#### ما كان في سنده سقط خفي:

المدلس إذا توبع:

تعريف التدليس:

التدليس من الدّلس، وهو الظلمة (7)، والدلس أيضاً اختلاط الظلام بالنور (8).

يقال: دلس في البيع إذا لم يبين عيبه، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري، ومنه التدليس في الإسناد إذا حدّث عن لقيه ما لم يسمعه منه.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: "سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء" (9).

(1) هو ابن أبي رواد، صدوق يخطئ (تقريب التهذيب، ص 317-318).

(2) أخرجه البيهقي في الكبرى، 286/10.

(3) السنن، لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار السلفية، بومباي، حديث رقم 410.

(4) أخرجه مسلم في الصحيح، 3/1288، حديث رقم 1668، والترمذي في الجامع، 3/636، رقم 1364، والإمام أحمد في المسند، 4/426، وهذا اللفظ للإمام مسلم.

(5) أخرجه الإمام أحمد في المسند، 5/341.

(6) انظر: جامع التحصيل للعلائي، ص 38-39.

(7) لسان العرب لابن منظور، 6/86.

(8) تاج العروس للزبيدي، 4/153.

(9) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص 42.

أقسام التدليس:

أما التدليس في الاصطلاح فقد قسمه العلماء باعتبار فعل المدلس فيه إلى قسمين: أولهما: تدليس الإسناد: وهو رواية الراوي عن سمع منه أو لقيه ما لم يسمعه منه، ولا يصرح أنه سمع هذا الحديث بعينه من شيخه<sup>(1)</sup>.

ويندرج تحت تدليس الإسناد أربع صور:

1- تدليس القطع: عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: "وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: الزهري عن أنس"<sup>(2)</sup>.

2- تدليس التسوية: عرفه العراقي بقوله: "وصورة هذا القسم من التدليس أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يروي عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة، بلفظ محتمل كالعنونة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد، والمعرفة بالعلل"<sup>(3)</sup>.

ويرى الحافظ ابن حجر عدم تقييد السقط بالشيخ الضعيف، وإنما يشترك في ذلك الضعيف وغيره، بأن يحذف الراوي الواسطة بصيغة محتملة، فيظهر الإسناد عالياً وهو في حقيقته نازل<sup>(4)</sup>.

ويطلق على تدليس التسوية مصطلح التجويد، فيقال: هذا الحديث جوده فلان، إذا ذكر في إسناده الأجواد دون غيرهم، فيصير كلهم ثقات<sup>(5)</sup>.

تدليس العطف: عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: "هو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع."<sup>(6)</sup>

تدليس الاسقاط: وهو أن يروي الراوي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه.

والثاني: تدليس الشيوخ: عرفه الخطيب البغدادي بقوله: "وأما الضرب الثاني من التدليس فهو أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغَيَّرَ اسمه، أو كنيته أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف"<sup>(7)</sup>.

وذهب الحافظ ابن حجر إلى أن الراوي إذا ذكر شيخه بما يعرف به، غير أنه لم يشتهر بذلك، كان ذلك من تدليس الشيوخ أيضاً<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: النكت على ابن الصلاح، 614/2.

(2) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد ابن علي ابن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري ومحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ص25.

(3) التقييد والايضاح، للحافظ زين الدين عبدالرحيم ابن الحسين العراقي (806هـ)، دار الحديث، بيروت، ص78.

(4) النكت على ابن الصلاح، 621/2.

(5) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 226/1.

(6) النكت على ابن الصلاح، 617/2.

(7) الكفاية في علم الرواية، للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)، قدم له محمد التيجاني، دار التراث العربي، القاهرة، ص520.

ويندرج تحت تدليس الشيوخ ما عرف عند العلماء بتدليس البلاد، قال الحافظ ابن حجر: "ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد، كما إذا قال المصري حدثني فلان بالأندلس وأراد موضعاً بالقرافة، أو قال بزقاق حلب وأراد موضعاً بالقاهرة"<sup>(2)</sup>.  
تقوية الحديث المدلس:

مثال ذلك: ما رواه يحيى بن سعيد عن المثني بن سعيد، عن قتادة عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (المؤمن يموت بعرق الجبين)<sup>(3)</sup>.

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن، وقد قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبدالله بن بريدة"<sup>(4)</sup>.  
وقال الحافظ ابن حجر: "قلت: وهو عَصْرِيَّةٌ وَبَدِيَّةٌ، كلاهما من أهل البصرة، ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس، وقد روى هذا بصيغة العنعنة"<sup>(5)</sup>.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، لأن قتادة رواه بالنعنة عن عبدالله بن بريدة ولم يسمعه منه.  
وقد روى هذا الحديث محمد بن معمر، ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا كهشمس عن ابن بريدة عن أبيه، مرفوعاً"<sup>(6)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في رجال هذا الإسناد: "محمد بن معمر - هو القيسي - صدوق، ويوسف بن يعقوب - هو السدوسي، صدوق أيضاً"<sup>(7)</sup>، فيكون الحديث بهذا الإسناد حسناً لذاته.

ويشهد لهذا الحديث ما رواه الإمام الطبراني من طريق أحمد، ثنا إسحاق بن زياد الأيلي، ثنا معلى بن أسد العمي، ثنا يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد، عن أبي معشر زياد بن كليب، عن إبراهيم النخعي عن علقمة، عن عبدالله مرفوعاً"<sup>(8)</sup>.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا يزيد، ولا عن يزيد إلا معلى"، وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر تحسين الإمام الترمذي لحديث قتادة عن عبدالله بن بريدة: "وإنما وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبدالله بن مسعود وغيره"<sup>(9)</sup>.

إذن، يتضح لنا أن حديث قتادة هذا رواه مدلسا عن عبدالله بن بريدة - وذلك بتنصيب العلماء - إلا أنه انجبر وارتقى إلى درجة الحسن لغيره بما رواه كهشمس عن ابن بريدة، وما شهد له من حديث علقمة عن عبدالله بن مسعود، والله أعلم.

(1) انظر: النكت على ابن الصلاح، 651/2.

(2) النكت على ابن الصلاح 651/2.

(3) أخرجه الترمذي في السنن، 301/3، رقم 982، والحاكم في المستدرک، 361/1، وابن ماجة في السنن، 467/1، رقم 1452، والإمام أحمد في المسند، 350/5، وأبو نعيم في الحلية 223/9.

(4) الجامع الكبير - سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: 1998 م، (2/ 301)

(5) النكت على ابن الصلاح، 394/1.

(6) أخرجه النسائي في السنن، 21 - كِتَابُ الْجَنَائِزِ ، بَابُ عَلَامَةِ مَوْتِ الْمُؤْمِنِ ، الحديث رقم 1829

(7) انظر ترجمتهما في تقريب التهذيب، ص319، و 389-390.

(8) المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق الدكتور محمود الطحان، ط1، 1985م، مكتبة المعارف، الرياض.

، 304/2، رقم 1530.

(9) النكت على ابن الصلاح، 394/1-395.

### ما كان في سنده مجهول العدالة:

أولاً: مجهول الحال إذا توبع:

تعريف مجهول الحال: هو من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ولم يُجرح.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: "وإن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور" (1).

وأطلق بعضهم اسم مجهول الحال على الراوي الذي تراوحت فيه أقوال العلماء بين الجرح والتعديل ولم يترجح أحدهما، إلا أن الأول هو المشهور.

تقوية حديث مجهول الحال:

مثال ذلك: ما رواه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ثني يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة، عن سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة الأنصاري عن أبيه عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يا كعب بن عجرة إنما ستكون بعدي أمراء... "الحديث" (2).

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة اسحق بن كعب بن عجرة: "مجهول الحال" (3).

وقال الإمام الذهبي: "تابعي مستور" (4).

ورواه عبيد الله بن موسى، ثنا أبو بشر عن أيوب بن عائذ الطائي عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن كعب بن عجرة، مرفوعاً: "أعيزك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء... "الحديث" (5).

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى -وقال: وأيوب بن عائذ الطائي يضعف، ويقال كان يرى الإرجاء". إلا أن أيوب بن عائذ هذا، اختلف العلماء في توثيقه وتضعيفه، فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم (6). وعدّه الإمام البخاري من الضعفاء (7).

ورواه أبو يعلى، حدثنا أمية بن بسطام حدثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن أبي بكر بن بشر عن كعب بن عجرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم (يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل الجنة لحم ودم نبتا من سحت، النار أولى به... "الحديث" (8).

قال أبو حاتم -رحمه الله- في عبد الملك بن أبي جميلة: (مجهول) (1)، ووافقه الذهبي وابن حجر العسقلاني (2).

(1) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص50، وانظر: تيسير مصطلح الحديث، للدكتور الطحان، ص121.

(2) رواه الطبراني في المعجم الصغير، 154/1، وفي الكبير 159/19 من طريق شيبان بلفظ (من ههنا...). ورواه ابن أبي عاصم في السنة 351/2، وابن أبي شيبة في المصنف 453/11، والإمام أحمد في المسند 243/4، كلهم من طريق سفيان بلفظ (إنه سيكون أمراء بعدي...).

(3) تقريب التهذيب، ص29.

(4) ميزان الاعتدال، 196/1.

(5) أخرجه الترمذي في السنن، 512/2، (كتاب الصلاة، باب ما ذكر في فضل الصلاة).

(6) تهذيب التهذيب لابن حجر، 407/1.

(7) الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني، 385هـ، تحقيق موفق بن الله، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1404هـ. ص253.

(8) رواه ابن حبان في الإحسان، 436/7، حديث رقم 5541.

ويشهد لهذا الحديث ما رواه معمر عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن عبدالرحمن بن سابط عن جابر بن عبدالله، مرفوعاً: ( أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء...) الحديث (3).

قال الإمام الحاكم -رحمه الله- : "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

وقال ابن حجر في عبدالله بن عثمان بن خثيم: "صدوق" (4). يظهر من هذا أن تصحيح الإمام الحاكم لهذا الحديث فيه نظر، وقد ذكر ابن أبي حاتم أن يحيى بن معين حين سئل عن سماع عبدالرحمن بن سابط من جابر أنكر ذلك، وحكم على الحديث بالإرسال (5). ورواه أيضاً المنكدر بن محمد بن المنكدر ، عن أبيه عن جابر، نحوه (6)، غير أن المنكدر هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: "لين الحديث" (7).

إذن، فحديث كعب بن عجرة يتقوى بمجموع طرقه إلى درجة الحسن لغيره، وكذا بما شهد له من حديث جابر بن عبدالله، والله أعلم. ثانياً: مجهول العين إذا توبع:

تعريف مجهول العين: عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: "هو من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق" (8).

وعرفه ابن القطان بقوله: "من لم يرو عن أحدهم إلا واحداً، ولم تعلم مع ذلك حاله، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحداً من عرفت ثقته وأمانته" (9).

قلت: يخرج من هذا الصحابة الذين أخرج لهم الشيخان لم يرو عنهم إلا واحداً، منهم مرداس الأسلمي وربيعة بن كعب، لأن الصحابة كلهم عدول، وكذلك الأمر بالنسبة لما أخرجه عن الرواة من غير الصحابة، ولم يرو عنهم إلا واحداً، أمثال جارية بن قدامة وجابر بن إسماعيل الحضرمي، فهؤلاء لا يحكم عليهم بالجهالة، لا سيما وأن الشيخين من أعرف الناس بالعلل ونقد الرجال (10). تقوية حديث مجهول العين:

مثال ذلك: ما رواه يحيى بن أبي كثير عن عياض قال: قلت لأبي سعيد، أهدنا يصلي فلا يدري كيف صلى؟ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا صلى أحدكم فلم يدرك كيف صلى فليسجد سجدةً وهو جالس) (11).

(1) الجرح والتعديل، 345/5.

(2) انظر: المغني في الضعفاء الذهبي، 404/2، وميزان الاعتدال له أيضاً، 652/2، وتقريب التهذيب لابن حجر، ص218.

(3) رواه عبدالرزاق في المصنف، 345/11، وابن حبان في الإحسان، 23/7، حديث رقم 4497، والحاكم في المستدرک، 127/4 (كتاب الأطعمة) و 422/4 (كتاب الفتن).

(4) انظر: تقريب التهذيب، ص181.

(5) راجع: المراسيل لابن أبي حاتم، ص128.

(6) رواه أبو نعيم في الحلية، 31/1.

(7) تقريب التهذيب، ص348.

(8) المرجع السابق، ص10.

(9) الوهم والإيهام، 157/1 (باب ذكر أحاديث أهلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو ضعف، أو مجهول لا يعرف).

(10) راجع: التقييد والإيضاح للعراقي، ص126.

(11) أخرجه الترمذي في السنن، 243/2 (كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك...)، حديث رقم 396، والحاكم في المستدرک، 134/1 و

324، وابن ماجة في السنن، 380/1 (كتاب إقامة الصلاة، باب السهو في الصلاة، حديث رقم 1204، وهذا اللفظ للترمذي).

قال الترمذي - رحمه الله - : "حديث أبي سعيد حديث حسن، وقد روي هذا الحديث عن أبي سعيد من غير هذا الوجه".

وقال الإمام الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

و "عياض" المذكور في الإسناد هو ابن هلال، وقيل هلال بن عياض، والراجح الأول<sup>(1)</sup>.

قال ابن حبان: "ومن زعم أنه هلال بن عياض فقد وهم"<sup>(2)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة عياض ابن هلال: "مجهول من الثالثة، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه"<sup>(3)</sup>.

وقال الإمام الذهبي - رحمه الله - : "لا يعرف، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير"<sup>(4)</sup>.

وبهذا يظهر أن عياض ابن هلال مجهول العين، وحديثه ضعيف بهذا الإسناد.

إلا أن عطاء بن يسار تابعه في رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - مرفوعاً: "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر

كم صلى ثلاثاً أو أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن

كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان"<sup>(5)</sup>.

إذن، فحديث عياض ابن هلال ضعيف ينجبر بمتابعة عطاء بن يسار له عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - ويرتقي إلى درجة

الحسن لغيره، والله أعلم.

#### ما كان في سنده مطعون في ضبطه:

أولاً: المختلط إذا توبع:

تعريف المختلط:

المختلط في اللغة من الاختلاط، نقول: اختلط فلان إذا فسدت ذاكرته، واختلطت ذاكرته إذا تغيرت، فهو مختلط<sup>(6)</sup>.

أما المختلط في الاصطلاح فهو الراوي الذي فسد ضبطه لسبب ما، كالحرف أو ذهاب البصر، أو فقدان الكتب أو احتراقها، وغير

ذلك، فلا يعرف ما يُحدِّث، ولا يضبط حديثه، وقد تدخل عليه أحاديث غيره، فيرويها ضمن مروياته<sup>(7)</sup>.

تقوية حديث المختلط:

(1) انظر: تهذيب التهذيب لأبن حجر، 202/8.

(2) كتاب الثقات، 265/5.

(3) تقريب التهذيب، ص 270.

(4) ميزان الاعتدال، 307/3.

(5) أخرجه مسلم في الصحيح، 400/1 (كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له) حديث رقم 571، وابن ماجه في السنن، 382/1 (كتاب

الصلاة، باب ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع) حديث رقم 1210. والطحاوي في شرح معاني الآثار، 432/1، وهذا اللفظ لمسلم.

(6) تاج العروس للزبيدي، 134/5، لسان العرب لأبن منظور، 294/7-295، القاموس المحيط، للفيروز أبادي، ص 859

(7) انظر: فتح المغيث للسخاوي، 366/3، مقدمة ابن الصلاح، ص 391، تيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان، ص 227.

مثال ذلك: ما رواه يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي عن المسعودي، عن زياد بن علاقة قال: "صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، قلنا: سبحان الله، ومضى، فلما أتمَّ صلاته وسلم سجد سجدي السهو، فلما انصرف قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت" (1).

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة المسعودي: "صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط" (2)، ويزيد بن هارون والطيالسي ممن رووا عنه بعد الاختلاط (3).

ورواه ابن أبي ليلى عن الشعبي قال: (صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين فسبح به القوم، وسبح بهم، فلما صلى بقية صلاته سلم ثم سجد سجدي السهو وهو جالس...) (4).

قال الإمام الترمذي "حديث المغيرة بن شعبة قد روي من غير وجه عن المغيرة ابن شعبة، وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه، قال أحمد: لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى، وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً".

وقال الحافظ ابن حجر: "ابن أبي ليلى صدوق، سيء الحفظ جداً" (5).

إذن، فحديث المغيرة بن شعبة من طريق المسعودي - وهو من المختلطين - ينجر بما شهد له من حديث أبي معاوية عن الأعمش، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره، والله أعلم.

ثانياً: سيء الحفظ إذا توبع:

تعريف سيء الحفظ: الحفظ في اللغة نقيض النسيان، وهو التعاهد وقلة الغفلة (6)

أما سيء الحفظ في اصطلاح المحدثين فهو الراوي الذي يغلب خطؤه على إصابته، فيكون أكثر حاله عدم ضبط الرواية على الوجه الصحيح.

قال الحافظ ابن حجر: "والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه، -وقال-: هو عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من إصابته" (7).

تقوية حديث سيء الحفظ:

(1) أخرجه أبو داود في السنن، 629/1، (كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس) رقم 1036، والترمذي في السنن، 198/2 (كتاب

الصلاة، باب ما جاء الإمام ينهض في الركعتين ناسياً) رقم 364، والطحاوي في شرح معاني الآثار، 439/1، وهذا اللفظ لأبي داود.

(2) تقريب التهذيب، ص 205.

(3) انظر: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبن الكيال، ص 288.

(4) أخرجه الترمذي في السنن، 198/2، (كتاب الصلاة، باب ما جاء الإمام ينهض في الركعتين ناسياً) رقم 365، والإمام أحمد في المسند، 248/4،

والبيهقي في الكبرى، 344/2.

(5) تقريب التهذيب، ص 308.

(6) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، 458/4.

(7) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص 44 و 51.

مثال ذلك: ما رواه عبدالله بن يزيد، ثنا عبدالرحمن بن زياد عن راشد بن عبدالله المعافري، عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أفضل الصدقة إصلاح ذات البين) (1).

قال الإمام الهيثمي - رحمه الله - : "فيه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، وهو ضعيف" (2). وذهب الحافظ ابن حجر إلى أن عبدالرحمن بن زياد هذا ضعيف في حفظه (3).

ويشهد لهذا الحديث ما رواه أبو معاوية عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين الخالقة) (4).

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث صحيح" (5).

إذن، يتبين أن حديث عبدالله بن عمرو حديث ضعيف لسوء حفظ عبدالرحمن ابن زياد، إلا أنه تعضد بما رواه أبو الدرداء، وارتقى إلى مرتبة الحسن لغيره بمجموع الطريقتين، والله أعلم.

ثالثاً: المتلقن إذا توبع:

تعريف المتلقن:

التلقين في اللغة على وزن تفعيل، كالتفهيم (6)، ولقنه كلاماً تلقيناً إذا فهمه منه ما لم يفهم (7).

قال في اللسان: "وقد لقني فلان كلاماً تلقيناً أي فهمني منه ما لم أفهم" (8).

أما التلقين في الاصطلاح فهو أن يلقي إلى الشيخ أحاديث ليست من مرويّاته، ولا من كتابه، فيحدث بها ظاناً أنها من حديثه.

قال العراقي - رحمه الله - : "وهو أن يُلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه" (9).

تقوية حديث المتلقن:

(1) أخرجه البزار في كشف الأستار، 441-440/2، حديث رقم 2059.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، تعليق السيد معظم حسين، ط2، 1397هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، 80/8.

(3) تقريب التهذيب، ص202.

(4) أخرجه أبو داود في السنن، 218/5 (كتاب الأدب، باب إصلاح ذات البين)، حديث رقم 4919، والترمذي في السنن، 663/4 (كتاب صفة القيامة) حديث رقم 2509، وابن حبان في الإحسان، 275/7، حديث رقم 5070، وهذا اللفظ لأبي داود.

(5) سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت

سنة النشر: 1998 م (4/ 244)

(6) القاموس المحيط للفيروز أبادي، ص1589.

(7) تاج العروس للزبيدي، 335/9.

(8) لسان العرب لابن منظور، 390/13.

(9) شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة، والتذكرة، للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، دار الكتب، بيروت، 343/1.

مثال ذلك: ما رواه هشيم عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، ولْيَمْسَسْ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طَيِّبٌ) (1). قال الإمام الترمذي: "حديث البراء حديث حسن".

ومثّل الحافظ ابن حجر بهذا الحديث لما حسنه الترمذي، مع أنه من رواية مدلس قد عنعن، وقال: "هشيم موصوف بالتدليس، لكن تابعه عنده أبو يحيى التيمي، وللمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري وغيره -رضي الله عنهم-..." (2). وقد صرح هشيم بالسماع ممن فوّه في رواية أخرى (3)، فقال: "أخبرنا يزيد بن أبي زياد" إلا أن يزيد بن أبي زياد هذا، قال فيه الحافظ ابن حجر: "ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقن" (4). ورؤي هذا الحديث من ثلاث طرق عن يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، يرفعه (5). قال الإمام البغوي - رحمه الله -: "هذا حديث حسن".

قلت: إنّما بلغ درجة الحسن بما شهد له من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- أما رواية يزيد بن أبي زياد فهي ضعيفة بمفردها، ولا تصل إلى درجة الحسن، لأن هذا الراوي وُسم بالضعف وقبول التلقين. روى الشيخان وغيرهما من طرق عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "غسل يوم الجمعة على كل محتلم، وسواك، ويمس من الطيب ما قدر عليه" (6). إذن، يتبين أن حديث البراء بن عازب من رواية يزيد بن أبي زياد يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بما عضده من حديث أبي سعيد الخدري، والله أعلم.

#### الخاتمة:

إن التوسع في اعتبار الروايات يقل خطره كلما كان للحديث أصل ثابت في الصحيح لذاته والحسن لذاته، لأن ما ثبتت صحته أو حسنه لا يحتاج إلى شاهد أو متابع ليقويه، وما وجد من ذلك إنّما أن يرفعه إلى أعلى درجات الصحة أو الحسن وينفعه عند الترجيح، وإما أنه لا يضره فيبقى صحيحاً أو حسناً لذاته.

(1) أخرجه الترمذي في السنن، 408/2 (كتاب الصلاة، باب ما جاء في السواك والطيب)، رقم 529، والإمام أحمد في المسند، 282/4، والطحاوي في شرح معاني الآثار، 116/1.

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح، 395/1.

(3) انظر: المصنف لابن أبي شيبة، 93-92/2، وشرح معاني الآثار للطحاوي، 116/1.

(4) تقريب التهذيب، ص 382.

(5) أخرجه الترمذي في السنن، 407/2، حديث رقم 528، والإمام أحمد في المسند، 283/4، والبغوي في شرح السنة، 162-161/2، حديث رقم 334

(6) أخرجه البخاري في الصحيح، 212/1 (كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة)، ومسلم في الصحيح، 581/2، حديث رقم 846، وأبو داود في السنن، 246-245/1، حديث رقم 344. وابن حبان في الإحسان، 265/2، رقم 1226-1225.

وهذا بخلاف ما إذا لم يكن للحديث أصل ثابت، وكانت جميع رواياته ضعيفة، فإن التوسع في قبولها واعتبارها، وتقوية بعضها ببعض مما يبعد عن الصواب، ويؤدي إلى إدخال الأحاديث المنكرة والباطلة في الأحاديث التي ثبتت صحتها أو حسنها. وفي الجملة، أقول بأن المتابعات والشواهد تحكمها مجموعة من الضوابط التي تجعلها مؤثرة في الحكم على الأحاديث، طبعاً بعد ثبوتها في ذاتها، إذ قد ترد بعض الروايات ويتبين بعد البحث والتدقيق أنها لم تثبت في نفسها، فضلاً عن تأثيرها في غيرها، وذلك إما لكون إسنادها لم يصح إلى المتابع والمتابع، أو أنها غير محفوظة إليهما، فلا أصل لها، وكذا الأمر إذا كانت محفوظة إليهما إلا أن الراوي عنهما أخطأ فيها، وإما أن يكون أحدهما أو كلاهما لم يسمع من الشيخ الذي رواها عنه. ومن هنا نعلم أن تعدد الطرق يقوي الحكم على الحديث، وإن لم يكن حكماً مطرداً، فقد تختلف القاعدة، كما أنه قد يقع في المتابعات والشواهد بعض التساهل، ويغتفر في باب الرواية منها ما لا يغتفر في الأصول، وعليه فقد يدخل في بابها من لا يحتج به إذا تفرد، لكونه من جملة الضعفاء.

قال ابن الصلاح: "اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء. وعلى هذا قرر العلماء أن الشواهد والمتابعات لا تنحصر في الثقة، فقد يدخل في بابها من لا يحتج به إذا انفرد، ذلك أن القصد من رواياتهم لها تقوية الأصل، ولهذا وقع التسامح والتساهل فيها، وينزلون في رواياتها إلى الضعيف، على أنه ليس كل ضعيف صالحاً، أو ليس كل ضعيف بقابل لأن يزول ضعفه بمجيئه عن طريق آخر؛ لقوة ذلك الضعف، ويقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، وعليه فإن العلماء وإن تساهلوا في هذا الباب، فإنهم لا يتساهلون إلى حد الاستدلال بما حسن ضعفه. يقول ابن الصلاح: ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذ.

وقد تطلق المتابعة على الشاهد أو العكس، وقد وافق الحافظ ابن حجر ابن الصلاح في أنه قد يطلق المتابع على الشاهد والعكس؛ أي: وقد يطلق الشاهد على المتابع، فلا فرق بينهما إلا بغلبة استعمال الشاهد في أحد معنييه عند قوم، وكثرة استعمال المتابع عند آخرين، والأمر سهل؛ إذ المقصود - التقوية - حاصل بكل منهما سواء أكان متابعاً أم شاهداً. وهكذا يتبين لنا أن المتابعات والشواهد مصطلح معروف عند علماء الحديث، وأنه له دور مهم في تقوية الحديث، وأنه لا سبيل للوصول إلى ذلك إلا بالاعتبار؛ لأنه الطريقة التي تتوصل بها إلى معرفة أن للحديث متابعاً أو شاهداً؛ تبين أيضاً أن إيراد المتابعات والشواهد عام في كل كتب الحديث:

اتفق أهل العلم على أن الأخذ بالمتابعات والشواهد عام في كل كتب الحديث؛ إذ عمل أصحاب هذه الكتب جميعاً على إيراد متابعات وشواهد لما يذكرونه من الأحاديث فيرقون بالحديث إلى غاية الصحة إذا كثرت طرقه - وإن كان فيها ضعف - إذا لم يشتد سبب الضعف.

لقد اتبع منهج المتابعات والشواهد كل أصحاب كتب الحديث، وهذا إن دل فإنما يدل على اتفاق علماء الأمة على صحة هذا المنهج، فنرى الإمام البخاري - رحمه الله - يورد أمثلة لهذه المتابعات وتلك الشواهد، ونرى الإمام الترمذي - رحمه الله - يتتبع نفس المنهج، ونرى الإمام أبا داود أيضا - رحمه الله - يسير على نفس المنهج، وهكذا باقي الأئمة.

### نتائج الدراسة:

بعد أن جمعنا شتات هذا الموضوع، ووقفنا على أهم المسائل بالشرح والبيان والتمثيل، يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- إن ضعف الحديث من طريق معين لا ينفي صحته وثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق آخر، وهذا ما يخفى على بعض طلبة العلم.

2- إذا لم يثبت أصل الحديث في السنة الصحيحة فإنه لا يتقوى بتعدد طرقه.

3- الضعف الشديد لا ينفذ في تقوية الحديث بتعدد الطرق.

4- ما ترجح فيه الخطأ لا يصلح للاعتبار، ولا يعضد غيره.

5- المتن يتبع الإسناد في الصلاحية للاعتبار أو عدمها، إلا أن الأسانيد أكثر تعلقاً بهذا الباب، لأنه يتضمن جمع الأسانيد المختلفة للمتن الواحد ليتبين ثبوت الحديث من عدمه.

ليس كل متابعة يعتد بها بل ينظر إلى مدى حفظ الراوي لها، وعدم خطئه فيها، حتى وإن كان ممن يحتج بحديثه في العادة.

### فهرس المصادر:

1/ إتخاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ أبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (840هـ). تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم

المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م

2/ اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن أبي حفص عمر بن كثير (774هـ)، ط3، 1399هـ، مكتبة دار التراث، القاهرة.

3/ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد ابن عبدالحليم بن تيمية (728هـ)، ط1، 1404هـ، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض.

4/ الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، ط1321هـ.

5/ الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط1، 1998م، مكتبة ابن تيمية.

6/ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد، المعروف بأبن الملقن (804هـ)، تحقيق جمال السيد، 1406هـ.

7/ تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محب الدين السيد محمد مرتضى الحسيني، الزبيدي.

8/ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

- 9/ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد ابن علي ابن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري ومحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 10/ تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط1، 1973م، دار نشر الكتب الإسلامية، باكستان.
- 11/ تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط1، 1326هـ، مطبعة دائرة المعارف، الهند.
- 12/ تيسير مصطلح الحديث، للدكتور محمود الطحان، ط7، 1405هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- 13/ التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية بيروت.
- 14/ التقييد والايضاح، للحافظ زين الدين عبدالرحيم ابن الحسين العراقي (806هـ)، دار الحديث، بيروت.
- 15/ التمهيد في أصول الفقه، لمحمود بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الحنبلي، تحقيق محمد بن إبراهيم، ط1، 1406هـ، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى.
- 16/ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (463هـ)، طبعة وزارة الأوقاف المغربية.
- 17/ الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (354هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.
- 18/ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصالح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي العالائي (761هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، 1398، وزارة الأوقاف، بغداد.
- 19/ الحرج والتعديل، لأبن أبي حاتم الرازي التميمي (327هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 20/ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (430هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 21/ سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، تحقيق احمد شاکر ومحمد فؤاد عبدالباقي، ط2، 1398هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- 22/ سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث (275هـ)، تعليق عزت عبید الدعاس، ط1، 1388هـ، دار الحديث، حمص.
- 23/ سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (275هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
- 24/ سنن النسائي، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- 25/ السنن، للإمام علي بن عمر الدار قطني (385هـ)، تحقيق عبدالله هاشم المدني، شركة الطباعة الفنية المتحدة، بمصر.
- 26/ السنن، لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، بمبای.
- 27/ السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، دار الفكر، بيروت.
- 28/ سير أعلام النبلاء للذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: 748هـ) الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م

- 29/ شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة، والتذكرة، للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، دار الكتب، بيروت.
- 30/ شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار الفكر، بيروت.
- 31/ شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، (321هـ)، تحقيق محمد النجار، ط1، 1399هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 32/ شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، 458هـ، تحقيق أبي هاجر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ.
- 33/ صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، 256هـ، المكتبة الإسلامية، استانبول، 1981م.
- 34/ صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن اسحق بن خزيمة، 311هـ، تحقيق محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1391هـ.
- 35/ صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري 261هـ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة الإرشاد، السعودية، 1400هـ.
- 36/ الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني، 385هـ، تحقيق موفق بن الله، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1404هـ.
- 37/ علل الحديث، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، 327هـ، دار المعرفة بيروت، 1985م.
- 38/ علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط9، 1977م.
- 39/ العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، 458هـ، تحقيق أحمد بن علي المباركي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1980م.
- 40/ فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، 852هـ، دار الفكر، بيروت، 1996م.
- 41/ فتح المغيath شرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، 902هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.
- 42/ القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (817هـ)، ط2، 1987م، مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت.
- 43/ الكفاية في علم الرواية، للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)، قدم له محمد التيجاني، دار التراث العربي، القاهرة.
- 44/ كتاب المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ)، تحقيق عبدالله الزهراني.

- 45/ كتاب المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي، (436هـ)، تحقيق محمد حميد الله، معهد الدراسات العربية، دمشق.
- 46/ كتاب الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن القطان (628هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- 47/ الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (365هـ)، ط1، 1404هـ، دار الفكر، بيروت.
- 48/ لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.
- 49/ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، تعليق السيد معظم حسين، ط2، 1397هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 50/ معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، (405هـ)، تعليق السيد معظم حسين، ط2، 1397هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 51/ مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبدالرحمن الشهر زوري المعروف بابن الصلاح، (642هـ)، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت.
- 52/ مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، للدكتور المرتضى الزين أحمد، الأصل رسالة دكتوراه، ط1، 1994م، مكتبة الرشد الرياض.
- 53/ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (748هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- 54/ المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق الدكتور محمود الطحان، ط1، 1985م، مكتبة المعارف، الرياض.
- 55/ المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (360هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 56/ المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، ط1، 1400هـ، وزارة الأوقاف، بغداد.
- 57/ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، منشورات مكتبة المشني، بغداد.
- 58/ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.
- 59/ النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور/ ربيع بن هادي المدخلي، ط1، 1404هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- 60/ الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، لعبد الرزاق أبو البصل وآخرين، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1999م.